ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

قضايا المناخ..
رؤى عالمية ومصرية

عدد خاص

السنة الثالثة
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

تقديرات مصرية

قضايا المناخ.. رؤى عالمية ومصرية

عدد خاص

العـدد 45
تقديرات مصرية
إصـــدار شـهـري
السنة الثالثة - نوفمبر 2022

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

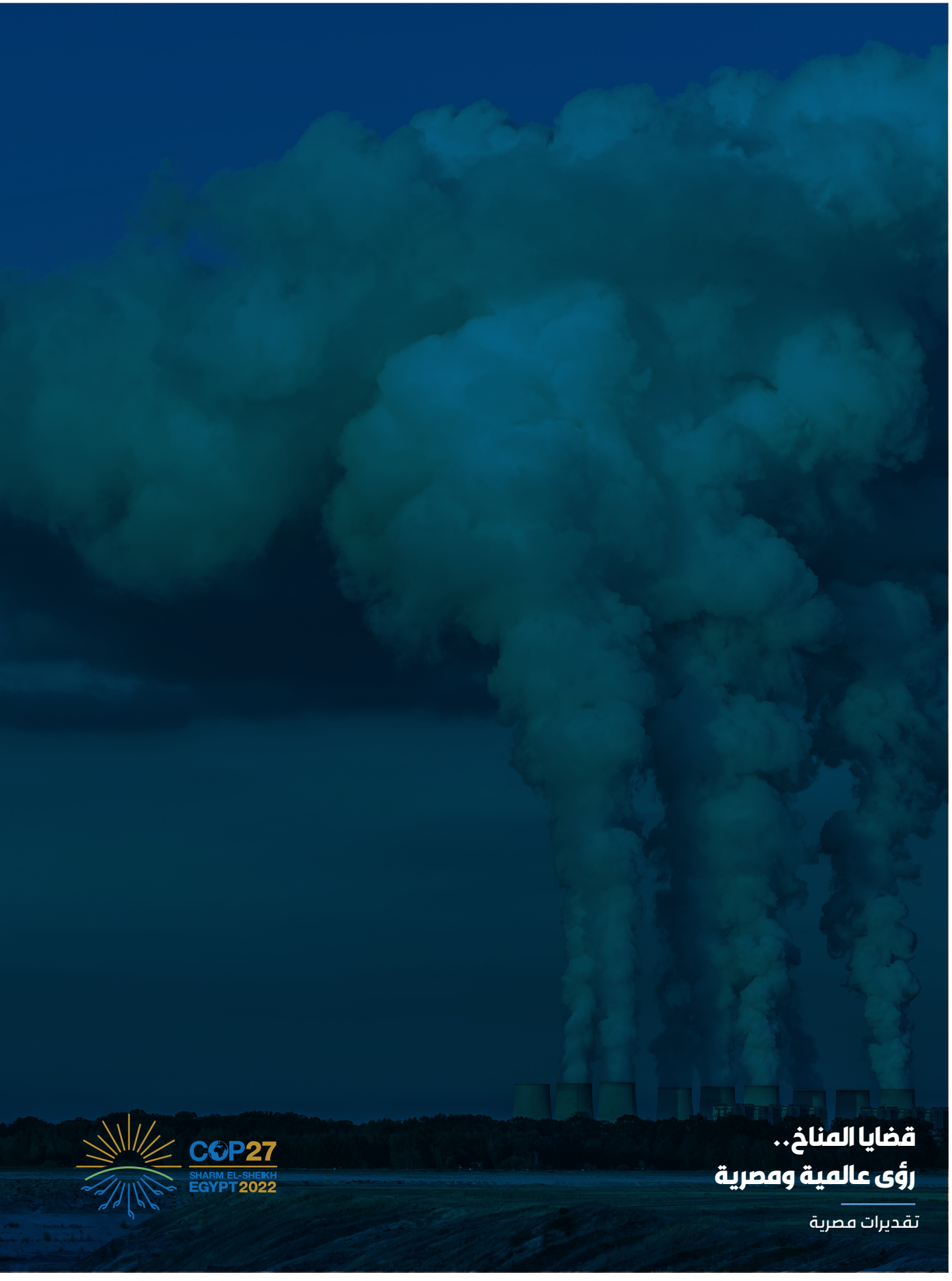

قضايا المناخ..
رؤى عالمية ومصرية

تقديرات مصرية

COP27
SHARM EL-SHEIKH
EGYPT 2022

المحتويات

08 الافتتاحية: تحدي المناخ للنظام الدولي
د. عبد المنعم سعيد

10 ما الممكن والمأمول في COP27؟
د. جمال عبد الجواد

13 تداعيات تنافس القوى الكبرى على قضايا المناخ
د. محمد كمال

16 الآثار المتفاقمة لتغير المناخ على كوكب الأرض
د. عمر الحسيني

19 الأبعاد الأمنية لقضيّة تغيّر المناخ في العالم
د. إيمان رجب

22 حدود الارتباط بين تغير المناخ وانتشار الإرهاب
د. دلال محمود

25 كيف يضاعف تغير المناخ الأزمات الاقتصادية؟
مجدي صبحي

28 الذكاء الاصطناعي وتغير المناخ.. فرص وقيود
د. رغدة البهي

31 مرتكزات الموقف المصري إزاء مواجهة تغير المناخ
د. نهى بكر

34 متطلبات التحول نحو صناعة خضراء في مصر
د. مدحت نافع

37 أثر التمويل الأخضر في التنمية المستدامة في مصر
أحمد بيومي

40 أدوار المجتمع المدني المصري في قمة COP27
د. عماد الدين عدلي

43 العدالة المناخية وحقوق الإنسان.. احتياجات مصرية
عصام شيحة

46 مخاطر تغير المناخ في أفريقيا.. مؤشرات أساسية
هبة زين

أدوار المجتمع المدني المصري في قمة COP27

يبرز دور المجتمع المدني المصري كأحد الشركاء الأساسيين في مواجهة تغير المناخ؛ إذ تلعب الجمعيات الأهلية في المحافظات دورًا في مواجهة التحديات البيئية المحلية، ودفع الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويمثل هذا الدور استمرارًا لتحركات المجتمع المدني في مصر والعالم العربي وأفريقيا والتي بدأها منذ أن التفت العالم لمشكلة تغير المناخ خلال فترة التحضير لقمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992، إذ كانت الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد"، التي تم تأسيسها في عام 1990 أول من نظّم في المنطقة العربية برنامجًا تدريبيًا للشباب حول التغير المناخي مع التركيز على أهمية الطاقات المتجددة.

د. عماد الدين عدلي

رئيس المنتدى المصري للتنمية المستدامة

أدوار متعددة

تعددت أدوار المجتمع المدني في مصر في التصدي لمشكلة التغيرات المناخية، سواء على مستوى نشر ورفع الوعي بين القطاعات المجتمعية المختلفة بأسباب المشكلة، أو طرق مواجهتها، أو الاستعداد لمواجهتها، بما يحقق المرونة الكافية للمجتمعات المحلية، خاصة تلك المتوقع تعرضها للآثار السلبية للتغيرات المناخية. سعت أيضًا الجمعيات الأهلية في مصر إلى إدماج كل الأطراف فيما اصطلح عليه عالميًا (العمل المناخي) من خلال تفعيل النقاش المجتمعي حول المشكلة والمشاركة بفاعلية في صياغة القرارات والمواقف عبر تكثيف حملات الدعوة والتأييد لبناء موقف وطني موحد في صياغة السياسات الوطنية الهادفة لمواجهة تغير المناخ.

أضف إلى ذلك تنفيذ العديد من المشروعات الميدانية الاسترشادية التي تطبق عمليًا بعض آليات التخفيف وأيضًا التكيف مع تغير المناخ، مثل مشروع نشر ثقافة استخدام الدراجات لتقليل استخدام المركبات المستخدمة للوقود الأحفوري، ومشروعات تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وترشيد استخدام المياه، وحماية التنوع الحيوي، وغيرها. تزامن مع تنفيذ هذه المشروعات عقد دورات تدريبية لبناء القدرات للقطاعات المجتمعية المختلفة، وفي مقدمتهم شباب الجامعات، وكذلك قطاع المرأة من خلال إدارتها الفاعلة للعديد من الموارد البيئية المختلفة في منزلها والمحيط الذي تؤثر فيه.

تحدي "COP27"

يجد المتتبع لقمم المناخ المختلفة منذ بدايتها قبل نحو 27 عامًا أنها لم تحقق أهدافها حتى قمة باريس في عام 2015 التي توصّلت إلى اتفاق عالمي حول حتمية خفض الانبعاثات الضارة المتسببة بما لا يسمح لدرجة حرارة الأرض بأن ترتفع لأكثر من درجة ونصف فقط. من هنا، تنبع أهمية قمة المناخ (COP 27) في شرم الشيخ لإعادة الحيوية لاتفاق باريس، وإلزام الدول الكبرى المتسببة في مشكلة تغير المناخ بالأساس بالإسراع بنسب أعلى في تخفيض انبعاثاتها الضارة لتحقيق هدف عدم ارتفاع درجة حرارة الأرض وتحمل مسئولية الخسائر والأضرار، وإيجاد آلية عملية وفعالة للتمويل المناخي مع تسهيل برامج نقل وتوطين التكنولوجيا.

علاوةً على محاولة قمة شرم الشيخ تفعيل ما تم الاتفاق عليه في باريس من دعم صندوق المناخ الأخضر الذي كان من المزمع أن يجمع كل عام مائة مليار دولار لمساعدة الدول النامية خاصة الأفريقية في عمليات التكيف مع مشكلة التغيرات المناخية لدرء المخاطر الحادثة والمتوقّعة على هذه الدول المتأثرة بشدة، والتي لم تتسبب في المشكلة، وكان من المفترض أن تسارع الدول الصناعية الكبرى لتمويل هذا الصندوق، وهو الشيء الذي لم يحدث حتى الآن.

ومن المتوقع أن يضغط المجتمع المدني المصري والعربي والأفريقي والمتوسطي والعالمي لتحقيق هذه الغايات من خلال المشاركة في كافة العمليات التحضيرية والحوارات والمناقشات الوطنية والإقليمية والدولية التي يشهدها العالم حاليًا استعدادًا لقمة COP27. لذا، يكتسب دور المجتمع المدني أهمية متزايدة لتعظيم نتائج هذه القمة قبل وأثناء وبعد انعقادها، خاصة أن مصر تنظم هذه القمة نيابة عن قارة أفريقيا، ويأتي ذلك من خلال تفعيل الحوار بين كافة الأطراف المعنية بالقضية، ونشر الوعي بالأساليب البسيطة التي يلعبها المواطنون في مجالي التخفيف والتكيف مع تغير المناخ.

يكتسب أيضًا دور المجتمع المدني أهمية متزايدة أثناء تلك القمة من خلال تفعيل الحوار مع منظمات المجتمع المدني العالمي، وتعريف القطاعات الجماهيرية المختلفة بالتجارب الناجحة في مجالات التخفيف والتكيف، وأيضًا المشاركة مع الدولة في تسيير عمليات التنظيم قبل وأثناء انعقاد القمة ليأتي تنظيمًا ناجحًا أمام كل دول العالم المشاركة في القمة.

مبادرة مصرية

دعمًا لدور المجتمع المدني في COP27، طرحت جمعية المكتب العربي للشباب والبيئة، التي تعد من أقدم منظمات المجتمع المدني المصري والعربي والأفريقي، مبادرة (بلدنا تستضيف قمة المناخ 27) بالتعاون مع الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد" والمنتدى المصري للتنمية المستدامة وبرنامج المنح الصغيرة - مصر.

تهدف المبادرة إلى حشد الجهود الوطنية نحو الاستعداد الأمثل لهذا الحدث العالمي في شرم الشيخ، وإنشاء روابط وثيقة، وخلق حوار بناء على المستويين المحلي والوطني بين الشركاء والأطراف المعنية من أجل رصد أهم قضايا وتحديات تغير المناخ على مستوى كل محافظة، مع اقتراح رؤى وخطط مستقبلية لمواجهة تلك القضايا، وتحفيز وتفعيل دور المشاركة المجتمعية للمؤسسات المعنية وذات الصلة والأفراد للتحضير الجيد لقمة المناخ 27.

تسعى أيضًا المبادرة إلى تأسيس البنية المعرفية بأهم المحاور والقضايا التي ستركز عليها مصر خلال قمة المناخ في ضوء توصيات القمة السابقة في جلاسكو، مثل: التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها وتمويل المناخ وغيرها، مع العمل على تأهيل القطاعات المتخصصة المختلفة كفئات الشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني من أجل التحضير الجيد لقمة المناخ والمشاركة في فعالياتها من خلال الأحداث الجانبية والمعرض، وأخيرًا العمل على تيسير الإجراءات اللوجستية والتنظيمية للمشاركين في المؤتمر.

تتضمن المبادرة كذلك إطلاق منصّات محلية في مختلف المحافظات المصرية، تضم ممثلي الجهات الشريكة، مثل الوزارات والهيئات المعنية ذات الصلة، وفي مقدمتها وزارات (التضامن الاجتماعي - البيئة - التخطيط والتنمية الاقتصادية - الشباب - الزراعة واستصلاح الأراضي - الموارد المائية والري - الكهرباء والطاقة المتجددة - التربية والتعليم - النقل والمواصلات)، وإدارات شئون البيئة بالمحافظات، إلى جانب الكيانات الدينية (الأزهر الشريف - أسقفية الخدمات)، والجامعات (الحكومية - الخاصة - الأهلية)، بجانب عددٍ من الجهات الأكاديمية مثل: معهد التخطيط القومي، والمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، والمراكز العلمية والبحثية، وكذا المجالس القومية المتخصصة، والمجالس التشريعية، والهيئة العامة للاستعلامات، والخبراء والأكاديميين المتخصصين، وقاعدة الجمعيات الأهلية، والاتحاد العام للكشافة، والمدارس الدولية والخاصة.

وخرجت الاجتماعات التي عقدتها المنصات المحلية في مختلف المحافظات المصرية بعدد من خطط العمل المحلية التي تتضمن مجموعة من الأنشطة يتم تنفيذها لتحقيق أهداف المبادرة. وتم عرض ومناقشة تلك الخطط أثناء حلقة نقاش موسّعة عُقدت مؤخرًا بمؤسسة الأهرام بحضور وزيرة التضامن الاجتماعي راعية المبادرة، ووزارة الخارجية، وبمشاركة د. محمود محيي الدين "رائد" المناخ افتراضيًا، وخبراء وطنيين، إلى جانب ما يزيد على 500 من ممثلي الجهات المعنية من مختلف المحافظات المصرية.

وعرض محيي الدين في مداخلته ملامح خارطة الطريق، وأكد أن مصر والدول الأفريقية تدفع ثمن مشاكل المناخ التي تسببت فيها دول أخرى، كما ألقى الضوء على جهود مصر حيث إن الرئاسة المصرية لقمة المناخ تؤكد على البعد التطبيقي لتحقيق الفائدة، وأن مصر تسعى لشراكات مع كافة المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام وبيوت المال والخبرة الدولية وغيرها لكي يتم تنفيذ برامج تتعلق بمشروعات المناخ، والتي تحتاج إلى استثمارات وتمويل دولي.

في إطار المبادرة أيضًا، تم إطلاق شبكة "إعلاميون من أجل المناخ"، وتضم أكثر من 40 صحفيًا وإعلاميًا من المهتمين بالشأن البيئي، ومن أهم أهدافها دعم المبادرة وأنشطتها من خلال الترويج لها عبر وسائل الإعلام المختلفة، وكذلك توحيد الجهود الإعلامية للتوعية بأهمية المؤتمر وضرورة تكاتف الجهود للخروج بالنتائج المرجوة منه.

ميثاق مناخي

أَطلقت أيضًا مبادرة "بلدنا تستضيف قمة المناخ 27" ميثاق شرف مواجهة التغير المناخي، في ضوء التهديدات المتنامية للتغيرات المناخية، وارتفاع درجة حرارة الأرض التي تؤثر على الموارد واستقرار المجتمعات المحلية، وتزيد الملوثات التي تسببت في التدهور البيئي في العالم وتعرقل معدلات التنمية دوليًا ومحليًا، ناهيك عن مخاطر تدهور التنوع البيولوجي وتأثير ذلك على الكائنات الحية، وتوفير الغذاء وتنوع المحاصيل. ويفرض كل ذلك الحاجة إلى تعديل السلوك الإنساني ليسهم بشكل إيجابي في حماية البيئة وتنمية الثروات الطبيعية، وزيادة الوعي بقضايا المناخ والبيئة، وتحقيق الشراكة بين مختلف الأطراف في المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة.

وتدرك المبادرة جهود مصر على المستويين الوطني والدولي في قضية التغيرات المناخية، وخطواتها السريعة لتحديد مساهمتها في العمل المناخي، ودمج بُعد تغير المناخ ليصبح إحدى ركائز التخطيط الاستراتيجي فيها في ظل الجمهورية الجديدة، وكذا المشروعات القومية التي تنفذها الدولة حاليًا، والتي تُوجت باختيار مصر لتنظيم قمة المناخ 27. ومع كل ذلك، فإن المصريين مطالبون على المستوى الشخصي والمجتمعي والمؤسسي بالكثير من الالتزامات السلوكية والتعهدات البيئية والمناخية التي ترسخ مفهوم "أن لا حياة بدون بيئة ومناخ مستدامين". ووقع الآلاف من المهتمين بقضية المناخ والوزارات والهيئات والمواطنين على هذا الميثاق مما أعطاه زخمًا كبيرًا وأصبح منطلقًا للعمل المناخي الوطني المنظم.

ولا تقتصر المبادرة على حشد جهود المجتمع المدني على المستوى الوطني في قضية تغير المناخ فحسب، بل تمتد لتشمل المستويات العربية والمتوسطية والأفريقية من خلال التعاون والتشبيك مع عدد من الشبكات والهيئات ذات الصلة لضمان مشاركة مدنية فعالة على كافة المستويات، الأمر الذي يوحد جهود المجتمع المدني بكل أطيافه ومواقعه أثناء قمة المناخ 27 لتحقيق مزيد من الضغط على الحكومات للوصول إلى نتائج جيدة تحمي الأرض والأجيال القادمة.

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشأون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر
/ecsstudies